ترجمة النّصوص الأمميّة على ضوء التّكافؤ من الفرنسيّة إلى العربيّة

Translating UN Texts on the basis of Equivalence from French into Arabic

أ.فريال أقشيش*

أ.حفصة نعماني♦

تاريخ الاستلام: 15 /04/ 2021 تاريخ القبول: 07/03/ 2022

ملخّص: لا شك أن النّصوص القانونيّة من النّصوص المتصفة بالتّعقيد والصعوبة نظرا لطبيعة اللّغة المستعملة فيها والمصطلحات المتعدّدة المعاني، فهي بالمقارنة مع النّصوص المتخصّصة الأخرى، الاقتصاديّة والسّياسيّة والعلميّة ذات طابع إلزامي وتتميز بتقنيتها وتعابيرها الخاصة. ويهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على ترجمة النّص القانوني الذي يندرج ضمن النّصوص المتخصصة، ويتمثل في دراسة أحد الإعلانات الأمميّة بنصيه الفرنسي والعربي وهو "**الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة**" الصادر عن الجمعيّة العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 408/104 المؤرخ في 23 فيفري 1994. وعبر هذا الإعلان سنطرح إشكاليّة ترجمة النّصوص الأمميّة على ضوء التّكافؤ موضوع دراستنا الذي أثار اهتمام منظري علم التّرجمة لما له من أهميّة في تحديد العلاقة بين النّص المصدر والنّص الهدف.

الكلمات المفتاحيّة: ترجمة قانونيّة، نصوص أمميّة، إعلان، التّكافؤ، النّص المصدر، النّص الهدف.

Abstract : There is no doubt that legal texts are complicated & difficult due to the nature of the language used and the polysemic terminology .Compared to the other specialized texts as economic, political and scientific has a mandatory nature and is characterized by its technical nature and its special expressions. This paper aims at shed light on legal text translation which falls within specialized texts and which consists of studying one of the French & Arabic UN texts , namely **the Declaration on elimination of violence against women** issued by the UN General Assembly by virtue of its decision 104/408 on February 23rd 1994.Through the present declaration we will ask the problematic of translating UN texts on the basis of equivalence , subject of our study which raise interest of translation theorists for its importance in fixing how is the relation between the source text & the target text

Keywords: Legal translation, UN texts, declaration; Equivalence; source text, target text.

مقدّمة: التّرجمة القانونيّة ذات صلة بالمجتمع واهتماماته ومعاملاته اليوميّة وهي حاضرة في شتى المجالات، إذ أصبح وجودها ضروريا لتطور المجتمعات في كافة مناحي الحياة، ناهيك عن الحاجة المستمرة

*جامعة الجزائر 2، f.akchiche.univ-alger2.dz(المؤلف المرسل)

♦جامعة البويرة،(feral-toile@yahoo.fr)hafsanamani1gmail.com

إليها في الإدارات والمؤسسات الحكوميّة وغيرها، وهي في تطور وتغير مستمرين لأن القوانين تتغير وفق ظروف المجتمع وتتكيف معها.

وسنتطرق في هذا المقال لمفهوم التّكافؤ في النّصوص القانونيّة الأمميّة، من خلال إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة وبناء على ذلك طرحنا الإشكاليّة التّاليّة:

ما نوع التّكافؤ الأكثر استعمالا أثناء ترجمة الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة؟

وهل اهتم المترجم بنقل الشّكل والمحتوى معا لتحقيق التّكافؤ أم على المحتوى فحسب لخلق الأثر ذاته في نفسيّة القارئ مع إهمال الشّكل؟

سنحاول الإجابة عن هذه التّساؤلات بإتباع المنهج التّحليلي المقارن. وسنتطرق في المقام الأول لمفهوم القانون وترجمة النّصوص القانونيّة وأهميّة ترجمة النّصوص الأمميّة لدى الأمم المتحدة واللغات الرّسميّة للأمم المتحدة وتاريخ إدراج اللغة العربيّة في الأمم المتحدة والتّكافؤ ومفهومه وأنواعه مع تحليل النّماذج المختارة محل الدراسة.

1. مفهوم القانون وترجمة النّصوص القانونيّة: إن القانون أداة لتنظيم المجتمعات ولكل مجتمع قوانينه الخاصة به ويتغير المجتمع بفعل تغير قوانينه، وللخطاب القانوني مدونــة تزخر بعدد هائل من المصطلحات التّقنيّة التّي لا يمكن استعمالها بشكل صحيح إلا من قبل ذوي الاختصاص نظرا لأن المجال القانوني يستلزم تكوينا متخصّصًا (Darbelnet ,1979,p .31) .

وككل تخصص مبني على استعمال لغة، فللقانون حصته من الصعوبات والمشكلات بدءا بمعنى مفردة القانون والتّأويل الذي قد تحتمله وفق الزمان والمكان (Gémar ,2015, P.479).

ويعرف القانون في شكله العام بأنه مجموعة القواعد الملزمة التّي تنظم علاقة الأشخاص في المجتمع تنظيما عادلا يكفل حريات الأفراد ويحقق الخير العام (نعمان، 1975، ص.17).

وتسهم طبيعة القانون واللغة القانونيّة في تعقيد التّرجمة القانونيّة، ويضاف إلى ذلك مزيد من التّعقيدات النّاجمة عن الانتقال بين لغتين وبين نظامين قانونيين، وبشكل محدد الاختلافات المنهجيّة في القانون والاختلافات اللغويّة والاختلافات الثقافيّة، وترتبط كل هذه الاختلافات في ما بينها ارتباطا وثيقا .(Cao, 2007, p.31)

ويرى المنظر "**فاسيليز كوستيفيتيز**" (Vassilis Koustivitis) أن التّرجمة القانونيّة، ترجمة تقنيّة وعلميّة واجتماعيّة، إذ يتمثل جانبها التّقني في أدواتها المتخصصة ويكمن طابعها الثقافي في أنها نابعة من مؤسسات بشريّة مختلفة من بلد لآخر، أما جانبها العلمي فيكمن في منهجها الصارم وينعكس بعدها الاجتماعي في تكيفها المستمر وفي تطورها الدينامي (Koustivitis , 1990,p.226).

وتزداد صعوبة التّرجمة في ميدان القانون باعتبار كثرة أنواع نصوصه والمصطلحات المستعملة في كل نوع، ذلك أن المصطلحات والمفاهيم القانونيّة تختلف من نص قانوني إلى نص قانوني آخر وحتى داخل

البلد الواحد الذي يحتوي على نظامين قانونيين أو أكثر على غرار سويسرا وكندا. (قديري، 2013، ص. 12).

2. أهميّة ترجمة النّصوص القانونيّة لدى هيئة الأمم المتحدة: تعد التّرجمة القانونيّة من أهم الميادين التّي أضحت الحاجة ماسة إليها لاهتمامها بنقل نصوص تقرر الحقوق وتنظم العلاقات بين أفراد المجتمع ولارتباطها بالأحكام والتّشريعات والعقود، وهي عمليّة نقل نص ذي صبغة قانونيّة من لغة إلى لغة أخرى مع مراعاة الأنظمة القانونيّة من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف علما أنه قد يكون للغة الواحدة أكثر من نظام قانوني واحد، ويتجلى ذلك بوضوح في البلاد العربيّة.

وتخصص هيئة الأمم المتحدة مبالغ ضخمة حيث تضطلع بنشاط مفيد في مجال القانون الدولي خاصة، إذ نجد لجنة الأمم المتحدة للقانون التّجاري الدولي والمحكمة الإداريّة ومحكمة العدل الدوليّة وإدارة الشّؤون القانونيّة ومنها برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ونشره وزيادة فهمه وأيضا شعبة التّدوين والشّعبة القانونيّة العامة، شعبة التّرجمة الشّفويّة، شعبة التّحرير والوثائق الرّسميّة ودائرة التّرجمة التّحريريّة العربيّة الخ (شريفي، 2006، ص. 6)

2. 1 اللغات الرّسميّة للأمم المتحدة: تصدر اتفاقيات وإعلانات الأمم المتحدة والصكوك الدوليّة بشكل عام متزامنة باللغات الرّسميّة السّت (العربيّة والصينيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة والرّوسيّة والإسپانيّة) كما تترجم بعض الوثائق الأساسيّة إلى الألمانيّة كذلك، ويتاح هذا التّوثيق المتعدد اللغات عن طريق مترجمي الأمم المتحدة الذين ترتكز مهامهم على نقل النّصوص نقلا واضحا ودقيقا إلى لغاتهم الأصليّة، وتنظم هيئة الأمم المتحدة مسابقات تنافسيّة لتوظيف محترفي اللغات من ناشرين وتراجم ومترجمين ومحررين للتقارير ومراجعين للامتحانات ومحضري النّسخ ومحرري المنشورات، وتسمى هذه المسابقات بمسابقات توظيف موظفين لغويين. https://www.un.org/ibw/com.aspa .

2.2 تاريخ إدراج اللغة العربيّة في هيئة الأمم المتحدة: لم تكن اللغات الرّسميّة ست لغات عند إنشاء الأمم المتحدة وإنما كانت خمساً فقط. ودخلت اللغة العربيّة محافل الأمم المتحدة عام 1974 فأصبحت منذ ذلك الحين لغة رسميّة تتحدث بها الوفود العربيّة وتصدر بها وثائق الأمم المتحدة.

وجدير بالإشارة هنا إلى أن لغتي العمل بالأمانة العامة للأمم المتحدة هما اللغتان الانكليزيّة والفرنسيّة. ولذلك فالتّعليمات الإداريّة والمعاملات تتم بهاتين اللغتين على قدم المساواة، إلا أن اللغة الانكليزيّة هي الأكثر استعمالا.

وإذا رجعنا إلى الوراء قليلا لتتبع تاريخ اللغة العربيّة في الأمم المتحدة وجدنا أنها بدأت بالفعل في عام 1955 لكنها لم تكن لغة رسميّة. فلم تكن تستخدم في الاجتماعات ولم يكن يترجم إليها سوى قدر محدود من الوثائق، وهذا هو الوضع الذي نجد فيه اللغة الألمانيّة حاليا.

فقد اتخذت الجمعيّة العامة، في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1954، القرار 878 (د-9) المعنون: "ترجمة بعض الوثائق الرّسميّة للجمعيّة العامة إلى اللغة العربيّة وفقاً للمادة 59 من النّظام الداخلي للجمعيّة العامة"،

وفيه قررت أن تنشر باللغة العربيّة وثائق الجمعيّة العامة ولجانها الفرعيّة وغيرها من التّقارير الأخرى الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة والتّي تعالج مشاكل خاصة أو عامة تهم المناطق التّي تتكلم باللغة العربيّة، شرط ألا يتجاوز حجم المنشورات الصادرة في السّنة الواحدة ما مجموعه أربعة آلاف صفحة من النّص الانكليزي؛ وأذنت للأمين العام بأن يرصد في تقديرات ميزانيّة الأمم المتحدة الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وبأن يكفل تمشّي ترجمة النّصوص إلى اللّغة العربيّة مع الأساليب المقررة لوثائق الأمم المتحدة.

وقد أصبحت العربيّة لغة رسميّة في الجمعيّة العامة والهيئات الفرعيّة التّابعة لها بالقرار 3190 (د – 28) الصادر في الدورة الثامنة والعشرين للجمعيّة العامة في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1973. وقد نص القرار على: إن الجمعيّة العامة، إذ تشير إلى قرارها 3190 (د –28) المؤرخ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1973، الذي قرّرت بموجبه إدخال اللغة العربيّة ضمن اللغات الرّسميّة ولغات العمل المقرّرة في الجمعيّة العامة ولجانها الرّئيسيّة.

وإذ تشير كذلك إلى قرارها 226/34 المؤرخ في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1979 الذي يتعيّن بموجبه أن يصبح جهاز موظفي اللغة العربيّة في حجم جهاز موظفي كل من اللغات الرّسميّة ولغات العمل الأخرى،

وإذ تضع في الاعتبار أن ما يعوق أقسام اللغة العربيّة من إصدار الوثائق بالسّرعة والكميّة اللازمتين ناتج عن أن اللغة العربيّة، على خلاف اللغات الرّسميّة ولغات العمل الأخرى في الأمم المتحدة، لا تستعمل إلاّ في الجمعيّة العامة ولجانها الرّئيسيّة،

وإذ تؤكّد أنه ينبغي، توخّياً للفعاليّة الكاملة لأعمال الأمم المتحدة، أن تتمتع اللغة العربيّة بنفس الوضع الممنوح للغات الرّسميّة ولغات العمل الأخرى،

1 –تقرّر إدخال اللغة العربيّة ضمن اللغات الرّسميّة ولغات العمل المقرّرة في الهيئات الفرعيّة للجمعيّة العامة في أجل لا يتعدى الأول من كانون الثاني/ يناير 1982؛

2 –ترجو مجلس الأمن إدخال اللغة العربيّة كلغة رسميّة ولغة عمل، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إدخال اللغة العربيّة كلغة رسميّة، في أجل لا يتعدى الأول من كانون الثاني/ يناير 1983؛

وتنفيذاً لهذين القرارين أنشئت أقسام للترجمة التّحريريّة والشّفويّة العربيّة بالمقر وفي جنيف وفيينا. كما أنشئ قسمان للترجمة التّحريريّة العربيّة في اللجنة الاقتصاديّة لغرب آسيا ومقرها حاليا بيروت واللجنة الاقتصاديّة لأفريقيا ومقرها أديس أبابا.

ويقوم على خدمات اللغة العربيّة في المقر عدة أقسام هي دائرة التّرجمة التّحريريّة ووحدة تجهيز النّصوص العربيّة ويضمهما طابق واحد هو الطابق السّابع عشر، وقسم التّرجمة الشّفويّة، وقسم المحاضر الحرفيّة، وقسم تحرير الوثائق الرّسميّة، وقسم تصحيح التّجارب الطباعيّة وكلها تتبع إدارة شؤون الجمعيّة العامة وخدمات المؤتمرات(يحي خلف:https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=1688)

3 . مفهوم التّكافؤ: يعد التّكافؤ من القضايا الأساسيّة التّي لها قيمة كبيرة في مجال الدراسات المقارنة والدراسات التّرجميّة التّي كانت محل اهتمام كبير من الباحثين ولهذا نجد أن الآراء تباينت بشأن وضع

تعريف محدد له ولعل السّبب في ذلك هو تحديد نسبة التّكافؤ التّي لا بد أن تحققها عمليّة التّرجمة (شويتي، 2017، ص .123). وهو من أشد المفاهيم غموضا في دراسات التّرجمة، وفسر ذلك بطرائق مختلفة جدا، إذ يقتضي التّكافؤ تحقيق متطلبات مختلفة في كل مستويات النّص، كما يفسر بأنه تطابق المعنى أو القيمة أو التّأثير، أي على النّص الهدف أن يعيد إنتاج الاعتماد المتبادل بين العوامل النّصيّة الداخليّة (أي الشّكل والمضمون) والعوامل النّصيّة الإضافيّة السّياقيّة التّي تميز النّص المنقول منه وكل ما يتعلق بالمتلقي (نورد، 2009، ص.38). وباعتبار أن التّكافؤ لا يتحقق إلا وفق السّياق الذي جاء فيه النّص ويرتبط بالظروف الميتالغويّة (الخارجة عن اللغة) التّي ينبغي للمترجم إدراكها كي يصل إلى مقصد الكاتب، فإننا نتساءل عن مدى تحقق هذا التّكافؤ في نصوص الإعلانات الأمميّة التّي تكتسي أهميّة بالغة على مستوى هيئة الأمم المتحدة التّي تهتم بشكل كبير بمجال التّرجمة القانونيّة، وبوجه خاص ترجمة الاتفاقات والاتفاقيات والإعلانات والمعاهدات والمواثيق الدوليّة.

ويقتضي نقل نص من لغة إلى لغة أخرى تحقيق تطابق بين النّص المصدر والنّص الهدف، وبغيّة التّمكن من نقل كل عناصر النّص الأصلي، تعترض المترجم قضايا عديدة عند إنجازه لهذه العمليّة ألا وهي: أنه لا يمكن تحقيق التّطابق التّام بين اللغات ومن ثم لا يمكن أن توجد ترجمات دقيقة تحتوي على تشابه في التّفاصيل. إذ يتوقع عادة من عمليّة التّرجمة نقل كل سمات النّص الأصل المهمة بأمانة وذلك تصور شائع نسبيا. ومفهوم التّكافؤ كما وضحه "كونغز" Konigs " في أن تحقيقه يتضمن كل تعريف للترجمة أو عملياتها بما معناه أنه أكبر قدر من التّناظر بين النّص المصدر والنّص الهدف «(نورد، 2009، ص. 38).

3. 1 –أنواعه: تناول العديد من المنظرين مفهوم التّكافؤ ولكل منهم وجهة نظره، وقد تم تقسيمه إلى عدة أنواع، ونتطرق في ما يلي إلى هؤلاء المنظرين وإلى الأنواع التّي اقترحوها أمثال: **فيني و داربلني، ونايدا وكالفورد، وكولر و منى بيكر**. والهدف من كل ذلك تبيان مختلف الآراء حول هذه النّظريّة، أولا مفهوم التّكافؤ بشكل عام ثم مفهوم التّكافؤ في مجال التّرجمة القانونيّة.

وأصبح ينظر للترجمة على أنها عمليّة تواصل براغماتي حيث يكون للنصين –نص اللغة المصدر ونص اللغة الهدف –أهدافا ووظائف مختلفة. (Gonzales, 2003, p . 41-42) إذ يرى المنظران "**فيني وداربلني**" في كتابهما: "Stylistique comparée du Français et de l'anglais » أن مفهوم التّكافؤ هو نقل البلاغ بأكمله من ناحيّة إجماليّة لا تفصيليّة لمعناه، فهو أسلوب من أساليب التّرجمة يقوم على استخدام كلمات أو تعابير لفظيّة مخالفة لنص الأصل لكنها تنتج نفس الحالة أو الوضعيّة وبالنّسبة لهما يعتبر الطريقة الأمثل لترجمة الأمثال والحكم. (Vinay Darbelnet , 1977, P .52) .

ويرى "**نايدا** " **Nida** أن التّكافؤ ينقسم إلى قسمين: تكافؤ شكلي وتكافؤ دينامي، فالشّكلي هو التّركيز على رسالة النّص المصدر وإعادة إنتاجها من حيث خصائصها اللغويّة والشّكليّة، ويمكن وصفه على أنه العلاقة الشّكليّة الموجودة بين بنيّة النّص المصدر وبنيّة النّص الهدف. (Nida, 1964, p . 165). وكون

التّرجمة نقلاً من لغة إلى أخرى لما يتضمنه النّص من أفكار وكلمات ومفهوم حضاري من خلال السّياق الذي يفصح عن المعنى، فهي أيضا نقل ما يحدثه النّص المصدر من أثر في متلقيه إلى النّص الهدف ومحاولة خلق نفس التّفاعل من خلال قراءة النّص الثاني ليحقق بما يسمى التّكافؤ الدينامي بين النّصين. (مباركي، 2009، ص .13). إذ يتحقق التّكافؤ الدينامي من خلال محاولة إحداث الأثر المكافئ لدى قارئ النّص الهدف، فهذا الأثر لا يخضع لثقافة النّص الأصل ولا لغته كما هو الحال بالنّسبة للتكافؤ الشّكلي بل يستجيب لمتطلبات لغة وثقافة قارئ النّص الهدف. (مباركي، 2009 ص. 39).

وبالنّسبة لـ "**كاتفورد**" **Catford**، فقد أسس مقاربته على نظرة لسانيّة آليّة حيث يقسم التّكافؤ إلى قسمين:

تكافؤ شكلي وتكافؤ نصي، فالشّكلي منه يتمثل في أيّة فئة من لغة الهدف يمكن إنتاجها لتحتل نفس المكانة في اللغة الأصل مما يعني أن جزءا من اللغة الهدف يؤدي الدور نفسه في النّظام اللغوي الأصل.

أما التّكافؤ النّصي الذي هو جزء من نص أو نص بأكمله من اللغة الهدف يكون مكافئا لجزء أو نص بأكمله من اللغة الأصل، لكن هذا التّكافؤ يكون على أساس الشّكل أو البنى وليس على أساس المعنى. (Catford , 1965, P .21).

ويميز "**كولر** Koller "بين التّقابل "Correspondance " والتّكافؤ "Equivalence"، فالتّقابل يكون بمقارنة النّظام اللغوي الهدف واستخراج نقاط الاختلاف والتّشابه بينهما، أما التّكافؤ فهو موضوع علم التّرجمة ويكون بمقارنة النّص الأصل والنّص الهدف على مستوى الخطاب، وبالنّسبة له يخضع التّكافؤ لعدد من العوامل اللغويّة والخارج لغويّة المتعلقة باللّغة المصدر واللّغة الهدف اللتان عادة ما تكونان مختلفتين، بالإضافة إلى الظروف التّاريخيّة والثقافيّة التّي تم إنتاج النّص المصدر فيها واستقبال ترجمته (Basil & Munday ,2004, p .49).

وتعتبر "**بيكر**" من علماء التّرجمة المؤيدين لمفهوم التّكافؤ، فهي تنظر إليه انطلاقا من مقاربة لسانيّة تواصليّة وترى أن المترجمين يستعملون التّكافؤ أكثر من غيرهم. وأضافت **بيكر** إلى مفهوم التّكافؤ ما تسميه بالتّشابه في تدفق المعلومات بين النّص الأصل والنّص الهدف.

وتقسم "**بيكر**" **Baker** في كتابها (In Other Words: A Course Book on Translation 1992) التّكافؤ إلى أربعة أنواع:(Baker, 1992, P.11):

أ_ التّكافؤ على مستوى الكلمة (Equivalence au niveau du mot): يتحقق هذا التّكافؤ على مستوى الكلمة وعلى المترجم البدء بهذا النّوع أثناء تحليله للنص الأصل وأن يبحث عن الكلمة كوحدة لغويّة ذات معنى ثم بعد ذلك يستخرج الكلمة المكافئة لها في النّص الهدف، فهي تعرف الكلمة على أنها أصغر وحدة لغويّة يمكن استعمالها؛

ب_ التّكافؤ النّحوي (Equivalence syntaxique): يحيل التّكافؤ النّحوي إلى التّنوع الموجود بين اللغات الذي كثيرا ما يقف عقبة في وجه المترجم لأنه غالبا ما تختلف القواعد النّحويّة من لغة إلى

أخرى، وبغيّة تحقيق هذا النّوع من التّكافؤ ينبغي دراسة الفئة النّحويّة والعدد والمذكر والمؤنث وكذا الأزمنة وقيمها وترتيب الكلمات؛

ج_ التّكافؤ النّصي (Equivalence textuelle): عندما يكون هناك تكافؤ في تدفق المعلومات وتناسق بنيوي بين النّص الأصل والنّص الهدف يضاف إلى ذلك ما يلي: –قارئ النّص الهدف (الوظيفة التّواصليّة) –هدف التّرجمة –نوع النّص؛

د–التّكافؤ البراغماتي (Equivalence pragmatique): بالنّسبة **لبيكر** فإن التّكافؤ البراغماتي له علاقة بالمعنى الضمني الذي يريد كاتب النّص الأصل إبلاغه إلى قارئه وعلى المترجم إعادة صياغة مقصد الكاتب وإيصاله إلى قارئ نص الهدف. فالبراغماتيّة هي دراسة اللغة واستخدامها ودراسة المعنى ليس كما يتولد من خلال النّظام اللغوي وإنما كما ينتج عن تفاعل المشاركين في الوضعيّة التّواصليّة.

4 . دراسة تحليليّة مقارنة لنماذج من الإعلان: ونورد في هذا المقال دراسة تحليليّة مقارنة لنماذج مترجمة واردة في هذا الإعلان ونبين نوع التّكافؤ الوارد في كل نموذج مع تصويب التّرجمة إن اقتضى الأمر ذلك.

النّموذج 1:

ورد في الصفحة الأولى من ديباجة الإعلان في نص اللغة المصدر

L'Assemblée générale,
« Considérant qu'il est urgent de faire en sorte que les femmes bénéficient universellement des droits et principes consacrant l'égalité, la sécurité, l'intégralité et la dignité de tous les êtres humains ».

وجاءت ترجمتها كالتّالي:

إن الجمعيّة العامة:

" **إذ تسلم بالحاجة الملحة إلى أن تطبق بشكل كامل على المرأة الحقوق والمبادئ المتعلقة بالمساواة بين كل البشر وبأمنهم وحريتهم وسلامتهم وكرامتهم**".

نلاحظ في هذا الأنموذج أنه لم يتم التّقيد حرفيا بالنّص الأصلي بل تم التّركيز على نقل المعنى أكثر من المبنى، ويتضح ذلك من خلال ترجمة بعض العبارات التّي تصرف فيها المترجمون، على سبيل المثال:

les femmes bénéficient universellement--" و التّي تمت ترجمتها بـ : ---" إلى أن تطبق بشكل كامل على المرأة ".

وبالتّالي وفق المترجم إلى حد ما في نقل المعنى لكنه أغفل بعض التّفاصيل الواردة في هذه الفقرة ولجأ إلى استعمال تقنيّة التّكافؤ الدينامي الذي ينصب حول تحقيق التّأثير المكافئ لدى القارئ، إذ لم يتحقق هنا التّطابق عبارة بعبارة ومفهوما بمفهوم.

ومن وجهة نظرنا، تشير هذه الفقرة إلى أنه من الضرورة الملحة أن تستفيد النّساء في أنحاء العالم أو في كل أنحاء المعمورة من الحقوق والمبادئ المتعلقة بالمساواة والأمن والحريّة والسّلامة والكرامة بين كل البشر.

وعليه نقترح التّرجمة التّاليّة:

"**إذ تضع في اعتبارها ضرورة استفادة النّساء في كل أنحاء المعمورة من الحقوق والمبادئ المكرسة بالمساواة بين كل البشر وبأمنهم وحريتهم وسلامتهم وكرامتهم**".

النّموذج 2:

ورد في الفقرة الثانيّة من الديباجة ذاتها في صفحتها الأولى كذلك

«Notant que ces droits et principes sont consacrés dans un certain nombre d'instruments internationaux dont la déclaration universelle des droits de l'homme »

وجاءت ترجمتها كالتّالي:

" **وإذ تلاحظ أن هذه الحقوق والمبادئ مجسدة في صكوك دوليّة منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**"

يتبين لنا في هذا النّموذج أن المترجم قد تقيد بالنّص الأصلي إلى حد ما واستعمل التّكافؤ الشّكلي حيث يهتم التّكافؤ الشّكلي بنقل الرّسالة والمضمون، وحرص على نقل رسالة النّص المصدر إلى لغة المتلقي بكل عناصرها بأكبر دقة ممكنة.

النّموذج 3:

ورد في الفقرة الثالثة من الديباجة ذاتها في صفحتها الأولى

« Considérant que l'application effective de la convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes contribuera à l'élimination de la violence à l'égard des femmes et que la déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes, énoncée dans la présente résolution, renforcera et complétera ce processus »

وجاءت ترجمتها كالتّالي:

" **وإذ تدرك أن تنفيذ اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التّمييز ضد المرأة بشكل فعال من شأنه أن يسهم في القضاء على العنف ضد المرأة وأن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة المرفق بهذا القرار من شأنه أن يعزز هذه العمليّة ويكملها** "

نلاحظ لأول وهلة أن المترجم قد نقل حرفيا هذه الفقرة واستعمل بالتّالي تقنيّة التّكافؤ الشّكلي بحيث ركز على المبنى أكثر من المعنى، إذ كان بإمكانه تفادي تواتر كلمة "المرأة"، الأمر الذي قد يحدث استهجانا لدى القارئ، واستعمال الفعل "مارس" مع كلمة "العنف" وفق مقتضى اللغة العربيّة.

وعليه يمكننا اقتراح التّرجمة التّاليّة:

–" إذ تعتبر أن التّطبيق الفعلي للاتفاقيّة حول القضاء على أشكال التّمييز ضد المرأة بشكل فعال من شأنه أن يسهم في القضاء على العنف الممارس ضدها وأن إعلان القضاء على العنف الممارس ضد المرأة المرفق بهذا القرار من شأنه أن يعزز هذه العمليّة ويكملها".

النّموذج 4:

وفي الصفحة الثالثة من مدونتنا وردت في السّياق ذاته الفقرة التّاليّة:

« Proclame solennellement la déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes et demande instamment que tout soit mis en œuvre pour la faire universellement connaitre et respecter »

وجاءت ترجمتها كالتّالي:

" تصدر رسميا الإعلان التّالي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة وتحث على بذل كل الجهد من أجل إشهاره والتّقيد به ".

جاءت ترجمة هذه الفقرة ترجمة مستوفيّة للمعنى المتضمن في النّص المصدر حيث استعمل المترجم التّكافؤ البراغماتي الذي يركز على نقل المعنى الضمني أي عدم الالتّصاق بالجانب الشّكلي وذلك بإعادة صياغة مقصد الكاتب وإيصاله إلى قارئ نص الهدف جليا مع إحداث الأثر ذاته لدى المتلقي.

النّموذج 5:

ورد في الصفحة الثانيّة من الديباجة ذاتها:

« Affirmant que la violence à l'égard des femmes constitue une violation des droits à la personne humaine et des libertés fondamentales et empêche partiellement ou totalement les femmes de jouir desdits droits et libertés, et préoccupés que ceux-ci ne soient toujours pas protégés dans le cas de violence à l'égard des femmes »

وجاءت ترجمتها كالتّالي:

"وإذ تؤكد أن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسيّة ويعوق أو يلغي تمتع المرأة بهذه الحقوق والحريات الأساسيّة، وإذ يقلقها الإخفاق، منذ أمد بعيد، في حمايّة وتعزيز تلك الحقوق والحريات في حالات العنف ضد المرأة "

عمد المترجم إلى نقل المعنى الضمني في هذه الفقرة حيث تصرف في التّرجمة من خلال فهمه لمقاصد النّص المصدر وذلك بالابتعاد عن نقل الجوانب الشّكليّة والنّحويّة والصرفيّة للجمل المستعملة واستبدالها بما يكافئها في النّص الهدف، ومنه نستخلص أنه استعمل التّكافؤ البراغماتي، غير أننا نلاحظ أنه حذف بعض التّفاصيل الهامة الموجودة في النّص المصدر معبرا عن معناها ضمنيا والتّعبير عن بعضها بشكل يثير اللبس من خلال حذفه الظرفين:"partiellement ou totalement " والتّعبير عن معنى الظرف "toujours " بـ "منذ أمد بعيد ".

كما أنه عبر عن فعل "empêcher" بفعلين لا يؤديان المعنى المقصود وهما: "يعوق ويلغي"، ومنه نلاحظ بأنه قد غير المعنى المراد المصرح به وفضل نقل المحتوى الضمني، فالمعنى هو الحيلولة دون تمتع المرأة بالحقوق والحريات بشكل جزئي أو كلي وبذلك فإن المترجمين أغفلوا التّفاصيل المحددة في النّص المصدر.

وكان بإمكانه صياغة التّرجمة مثلا:

– وإذ تؤكد أن العنف إزاء النّساء يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وللحريات الأساسيّة ويحول دون تمتع النّساء، جزئيا أو كليا بالحقوق والحريات المذكورة، وإذ يقلقها أن لا يتم الاستمرار في حمايّة هذه الحقوق والحريات وتعزيزها في حالات العنف ضد النّساء".

النّموذج 6:

ورد في الصفحة الثانيّة من الإعلان ضمن الديباجة:

« Constatant avec préoccupation que certains groupes de femmes, dont les femmes appartenant à des minorités, les femmes autochtones, les réfugiées, les femmes migrantes , les femmes vivant dans des communautés rurales ou reculées, les femmes sans ressources, les femmes internées, femmes détenues, les petites filles, les femmes handicapées, les femmes âgées et les femmes dans des zones de conflit armé, sont particulièrement vulnérables face à la violence "

وجاءت ترجمتها كالتّالي:

"**وإذ يقلقها أن بعض فئات النّساء كالنّساء المنتميات إلى الأقليات، والنّساء المنحدرات من الأهالي الأصليين، واللاجئات، والمهاجرات، والعائشات في المجتمعات الرّيفيّة أو النّائيّة، والمعوزات، ونزيلات المؤسسات الإصلاحيّة أو السّجون والأطفال، والمعوقات، والمسنات، والعائشات في أجواء النّزاعات المسلحة، هي فئات شديدة الضعف في مواجهة العنف**".

نلاحظ في هذا النّموذج أن التّرجمة جاءت مستوفيّة للمعنى المتضمن في النّص المصدر، حيث ركز المترجم على الجانب الشّكلي بتوظيفه التّكافؤ الشّكلي الذي ينصب على البنيّة اللغويّة للنص المصدر، ويهدف إلى إعادة صياغة النّص شكلا ومضمونا، بحيث ينقل الرّسالة نفسها لمتلقي الخطاب في اللغتين.

غير أن هناك بعض الهفوات التّي وقع فيها في بعض العبارات وهي:

"Les femmes vivant dans des communautés rurales" التّي ترجمت بـ "النّساء العائشات في المجتمعات الرّيفيّة أو النّائيّة". إذ أن استعمال كلمة "عائشات" يولد استهجان قارئ النّص الهدف نظرا إلى أن هذه الكلمة غير متعارف عليها في اللغة العربيّة ولا تستعمل، والأصح هو: اللاتي يعشن" وكذا استعمال كلمة "الأطفال" كمقابل

لعبارة "petites filles" إذ كان بالإمكان ترجمتها بـ "البنات الصغيرات أو الطفلات" قياسا لأن كلمة "أطفال" تشمل الجنسين من ذكر وأنثى في حين أن الإعلان الذي استقينا منه أمثلتنا يقتصر على الفئة النّسويّة.

كما نلاحظ أنه تم استعمال عبارة "نزيلات المؤسسات العقابيّة أو السّجون" مقابل عبارة " femmes détenues" وكان بالإمكان توظيف كلمة واحدة تلخص المعنى وتختصر القول وذلك بتوظيف كلمة "المعتقلات" أو كلمة "المحبوسات".

ويمكن اقتراح التّرجمة التّاليّة:

" **وإذ تلاحظ بقلق أن بعض الفئات من النّساء، بما في ذلك النّساء المنتميات إلى الأقليات والنّساء المنحدرات من الأهالي الأصليين واللاجئات، والمهاجرات، واللاتي يعشن في المجتمعات الرّيفيّة أو النّائيّة، والمعوزات، والمعتقلات والبنات الصغيرات، والمعوقات، والمسنات، واللاتي يعشن في أجواء النّزاعات المسلحة، هي فئات ضعيفة في مواجهة العنف**".

5.استخلاص النّتائج:

ونستخلص مما سبق في هذا المقال أن التّكافؤ من الأساليب النّاجعة في ترجمة النّصوص الأمميّة وعلى وجه الخصوص الإعلانات بحيث لاحظنا أن المترجمين لم يتقيدوا بالنّص الفرنسي الأصلي من حيث المبنى بل اعتمدوا على أسلوبي التّكافؤ الدينامي والبراغماتي اللذين يركز فيهما المترجم على نقل التّأثير والمعنى الضمني للنص وأحيانا التّكافؤ الشّكلي الذي يركز فيه المترجم على نقل الشّكل والمضمون معا دون تغيير للعناصر اللغويّة للرسالة.

ورغم الايجابيات الكثيرة التّي وجدت في التّرجمة إلا أننا لاحظنا بعض الهفوات التّي لا يمكن التّغاضي عنها والتّي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ❖ وجود إضافات وفي بعض الأحيان استعمال مقابلات غير دقيقة وكذلك تصرف المترجمين في التّرجمة في أحيان كثيرة واعتماد أسلوبي الحذف والإضافة مع إغفال لبعض التّفاصيل الهامة في النّص المصدر مما يخل أحيانا بالمعنى المقصود؛

غياب توحيد المصطلحات ومثال ذلك كلمة "Considérant " التّي ترجمت بـ "إذ تسلم" تارة **و** بـ "تدرك" و "إذ تعتبر" تارة أخرى وترجمة مفردة "femmes" بالمرأة وأحيانا بـ النّساء" وإغفال لبعض التّفاصيل الهامة الواردة في النّص المصدر؛

- ❖ تركز النّصوص الأمميّة المترجمة على اللغة الهدف ولا تتقيد بالمفردات بل تنقل المعنى على حساب المبنى وهذا في معظم نصوصها؛
- ❖ الخلط في استعمال المصطلحات وغياب الدقة في انتقائها.

6-خاتمة: لقد عرضنا في مجمل مقالنّا هذا ترجمة النّصوص الأمميّة على ضوء التّكافؤ من خلال نص أممي يتمثل في الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة حيث لاحظنا أن التّرجمة ركزت على نقل

المعنى أكثر من المبنى ومع ذلك لم يوفق المترجمون في النّقل الدقيق على مستويات عدة وهو راجع ربما للاختلافات اللغويّة الموجودة بين المصطلحات المتبناة في الدول العربيّة أي بين المشرق والمغرب العربي والتّي أثرت على اعتماد مصطلحات غير موحدة وغير متطابقة في أحيان كثيرة مع المعنى.

وبالتّالي نجيب على التّساؤلين اللذين طرحناهما في المقدمة وهو أن المترجمين لم يهتموا بنقل الشّكل والمحتوى معا لتحقيق التّكافؤ بل ركزوا بشكل أكبر على تغيير العناصر اللغويّة وعلى المحتوى لخلق الأثر ذاته لدى متلقي النّص الهدف.

وعليه فان التّكافؤ الأكثر استعمالا في هذا الإعلان هو التّكافؤ الدينامي والتّكافؤ البراغماتي ويرجع ذلك إلى أن هذا النّوع من النّصوص المتسمة بالرّسميّة والدوليّة تقتضي من المترجم عدم إنشاء نص مقيد بالنّقل الحرفي الذي يقوض النّص والذي قد يجعل المعنى غامضا وغير مفهوم.

ويمكن القول إن ترجمة النّصوص القانونيّة الأمميّة تتطلب خبرة وكفاءة موسوعيّة ولغويّة وثقافيّة للمترجم خاصة في المجال القانوني نظرا لحساسيّة مثل هذه النّصوص التّي تقرر مصير الدول في شتى المجالات.

7 .ملاحق :

– قائمة نهائيّة للمصطلحات الموظفة في المقال وترجمتها (عربي–فرنسي–انكليزي)

Agreement	**Accord**	اتفاق
Convention	**Convention**	اتفاقيّة
Declaration	**Déclaration**	اعلان
Source Text	**Texte source**	النّص المصدر
Target Text	**Texte d'arrivée**	النّص الهدف
Equivalence	**Equivalence**	تكافؤ
Formal equivalence	**Equivalence formelle**	تكافؤ شكلي
Dynamic Equivalence	**Equivalence dynamique**	تكافؤ دينامي
Textual Equivalence	**Equivalence Textuelle**	تكافؤ نصي
Syntaxic Equivalmence	**Equivalence syntaxique**	تكافؤ نحوي
Pragmatic Equivalence	**Equivalence pragmatique**	تكافؤ براغماتي
Similarity	**Correspondance**	تقابل
Comptability	**Compatibilité**	تطابق
Metalinguistic circumstances	**Circonstances métalinguistiques**	ظروف ميتالغويّة

عوامل لغويّة وخارج لغويّة	**Facteurs linguistiques et Extra linguistiques**	**Linguistic & Extralinguistic factors**
مقاربة لسانيّة تواصليّة	**Approche linguistique communicative**	**Linguistic & Communicative Approach**

7. 1 قائمة المراجع باللغة العربيّة:

-المصادر:

المدونة:

-الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، صادر عن الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، قرار 104 /408 المؤرخ في 23 فيفري 1994.

-Déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes (1994) par l'Assemblée des Nations Unies , décision 104/408 du 23 Février 1994

- **المؤلفات :**

-شريفي، عبد الواحد. (2006). مؤلف *جماعي ترجمة النّص القانوني*، وهران : دار الغرب للنشر والتّوزيع.

-نعمان، محمود.(1975). *موجز المدخل للقانون*، بيروت: دار النّهضة للطباعة والنّشر.

-نورد، كريستيان. (2009) . *تحليل النّص في التّرجمة*، ترجمة: محي الدين علي حميدي، جامعة الملك سعود: النّشر العلمي والمطابع.

- **الأطروحات:**

-شويتي، أمينة. (2017). مفهوم التّكافؤ في التّرجمة القانونيّة (القانون الاداري البلدي) أنموذجا (رسالة دكتوراه)، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

-قديري، بلقاسم. (2013) . كيفيّة ترجمة النّص القانوني، نص اتفاق الشّراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبيّة أنموذجا(مذكرة ماجستير)، الجزائر: جامعة الجزائر 2

-مباركي، محمد رفيق.(2009) . التّكافؤ الدينامي بين لسانيات النّص وعلم التّرجمة "ترجمة أساليب القصر في القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسيّة أنموذجا، (مذكرة ماجستير) قسنطينة: جامعة منتوري.

- **مواقع الانترنيت :**

https://www.un.org/ibw/com.aspa تاريخ الاسترداد : 19/8/29 / 19 :00

https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=1688(يحي خلف) تاريخ الاسترداد: 11 /12/ 2021 -00: 11

7. 2 قائمة المراجع باللغة الأجنبيّة:

- **المؤلفات**

- BAKER, M.(1992). A Course Book on Translation .London : Routledge
- BASIL ,H & J , MUNDAY.(2004). Translation an advance resource book. London: Routledge .
- CAO ,D . (2007).Translating law.Uk : Multilingual Matters Ltd.

- CATFORD, J.C, (1965).A linguistic theory of translation .Oxford: University press .
- NIDA .E. (1964). Towards a science of translation , Leiden, E. J.: Brill
- VINAY , D. (1977) stylistique comparée du Français et de l'Anglais, (France, Didier, 1977)

.

- **المقالات :**

- DARBELNET, J.(1979). Réflexions sur le discours juridique, Meta, vol. 24 (1) ,27-34
- GEMAR, J.C.(2015).De la Traduction juridique à la jurilinguistique : la quête d l'équivalence, Meta, vol. 60 (3), 479-493
- KOUSTIVITIS, V .(1990) . La Traduction juridique : Standardisation versus créativité , Meta , vol. 35. (1), 258-266

- **الأطروحات :**

- GONZALES M. G.(2003) . l'Equivalence en Traduction Juridique : Analyse des Traductions au sein de l'Accord libre –échange Nord Américain (Thèse de philosophie Doctor) . Québec : Université LAVAL .